الأمم المتحدة
S/2013/692
مجلس الأمن
Distr.: General
26 November 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ التي تلقيتها من السيدة كاثرين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تحيل بها التقرير الخامس والثلاثين عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير.

(توقيع) **بان** كي - مون

041213 291113 13-58294 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، أوافيكم طيه بالتقرير الفصلي الخامس والثلاثين الموجه إلى مجلس الأمن عن عملية ألثيا.

(توقيع) كاثرين **أشتون**

الضميمة

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣.

٢ – وقد طلب مجلس الأمن، في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، أن تقدم الدول الأعضاء، سواء من طريق الاتحاد الأوروبي أم بالتعاون معه، تقريرا إلى المجلس عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك كل ثلاثة أشهر على الأقل. وهذا هو التقرير الخامس والثلاثون المقدم بهذا الشأن.

ثانيا – الظروف السياسية

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار تأثر أداء المؤسسات السياسية والإدارية في البوسنة والهرسك بعدم وجود رؤية موحدة بين الأحزاب السياسية واستحكام النزوع إلى تسييس المسائل حتى ذات الطابع التقني منها وصبغها بصبغة عرقية، كما شهدت عرقلة هذين العاملين للاندماج في أوروبا وغير ذلك من الإصلاحات. وظلت الأزمة السياسية في اتحاد البوسنة والهرسك دون حل وهي أزمة تلقي بضغوط على عمل حكومة الكيان والجمعية البرلمانية.

٤ – وفي بداية حزيران/يونيه، طالب الجمهور خلال احتجاجات حاشدة في سراييفو وبانيا لوكا القادة السياسيين باتخاذ تدابير لضمان الحكم الرشيد وتحسين العدالة الاجتماعية. واتخذت حكومة البوسنة والهرسك قرارا مؤقتا بتلبية مطالب رئيسية لهذه الاحتجاجات، إلا أنه يلزم التوصل إلى حل دائم بحلول نهاية العام – وفق تحذير المحتجين – وإلا استأنفوا تحركهم. وعقب هذه الأحداث، تعطل العمل في المؤسسات على مستوى الدولة، بما في ذلك برلمان البوسنة والهرسك، الذي علق نشاطه لمدة شهر.

٥ – وقد حظيت مبادرة الاستعانة بفريق خبراء لإصلاح دستور اتحاد البوسنة والهرسك بما تستحقه من اهتمام جماهيري كبير، وجرت بشأنها لاحقا مناقشات في البرلمان كما صدر

قرار عن الحكومة بمتابعة المبادرة. إلا أن الأحزاب السياسية الرئيسية ما زالت منقسمة بشأن سبل المضي قدما بها.

٦ - وقد جرى قُبيل انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ توقيع الاتفاقات المتعلقة بالمعابر الحدودية، وبحركة المرور الحدودية المحلية، وبالعبور من ميناء بلوتشي وإليه وعبر ممر نيوم، وبدأ سريان هذه الاتفاقات مما يسر نقل البضائع والأشخاص بين البلدين. غير أن التجارة بين البوسنة والهرسك وكرواتيا في طائفة من المنتجات الزراعية والغذائية قد تأثرت سلبا نتيجة عجز مؤسسات البوسنة والهرسك عن الوفاء باشتراطات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسلامة الأغذية في حينها. ويواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة البوسنة والهرسك في تنفيذ التدابير اللازمة في هذا الصدد. وإلى أن يحدث ذلك، قد يضر فقدان إيرادات تصديرية بالمزارعين وشركات تصنيع الأغذية في البوسنة والهرسك.

٧ - ولم تحقق البوسنة والهرسك أي تقدم ملموس على طريق الاندماج في المنطقة الأوروأطلسية وإحداث إصلاحات بنيوية. إلا أن من شأن تجديد الالتزام بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه، وانضمام كرواتيا إلى الاتحاد في ١ تموز/يوليه، وقرار الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات مع صربيا بشأن الانضمام إليه، التأكيدَ للقيادة السياسية للبوسنة والهرسك على الطابع الملح لتناول العقبات المتبقية بحيث يتسنى بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك.

٨ - وقد حث مجلس الاتحاد الأوروبي في استنتاجاته التي اعتمدها في تموز/يوليه البوسنة والهرسك على أن يمتثل دستورها للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عن طريق تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش وفينتشي. وتتطلع الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك إلى التوصل، بدعم تيسيري من الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق سياسي بشأن التغييرات الدستورية اللازمة قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٩ - ولم يسجَّل أي تقدم ملموس في الوفاء بالشرط المتبقي لتفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد عُرضت مسألة تسجيل الممتلكات العسكرية الثابتة باعتبارها من ممتلكات الدولة للتداول بشأنها في مجلس نواب البوسنة والهرسك في ٦ حزيران/يونيه. ولم يتسن إحراز مزيد من التقدم بسبب وجود خلافات رئيسية بين الأحزاب البوسنية والأحزاب الصربية.

١٠ - وظلت استدامة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البوسنة والهرسك تتوقف على تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي وعلى القرار الإيجابي الذي اتخذ بشأن صرف الشريحة الثانية من المساعدة المالية المقدمة على مستوى الاقتصاد الكلي من الاتحاد الأوروبي إلى البوسنة والهرسك.

١١ - وأدى النهج الشامل، الذي عززه الوجود الأقوى للاتحاد الأوروبي في الميدان والتعاون الوثيق المستمر بين الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وعملية ألثيا، إلى ترسيخ وتعزيز الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وكان للاتحاد الأوروبي والمسائل المتعلقة به حضور طاغ في قائمة الاهتمامات السياسية والعامة.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة قوة الاتحاد الأوروبي

١٢ - ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة بوجه عام طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن التصريحات الحماسية الرنانة ذات النعرة القومية ظلت مستمرة، ولكن دون أن تحول دون الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار. وظل عدد الحوادث التي تقع بين منتمين إلى أصول عرقية مختلفة أمرا مثيرا للقلق. ويتساوى عدد هذه الحوادث مع عددها في نفس الفترة من عام ٢٠١٢.

١٣ - وقد اعتمد برلمان البوسنة والهرسك في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ قانونا مؤقتا بشأن تطبيق رقم مرجعي فريد للأطفال المولودين في البوسنة والهرسك مما أثار احتجاجات شعبية في سراييفو. وتعطل عمل البرلمان لمدة تزيد على شهر. وأثبتت أجهزة إنفاذ القانون قدرتها على مداومة السيطرة على الأوضاع واستعادت النظام.

١٤ - وواصلت عملية ألثيا الجهد الرئيسي الذي تقوم به في بناء القدرات والتدريب مع احتفاظها بسبل الإسهام في قدرة الردع لدى سلطات البوسنة والهرسك.

١٥ - وكان نشاط القوة الاحتياطية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي المسماة ''فوق الأفق'' ينحصر في كتيبة واحدة. وباتت كتيبة قوة الاحتياطي العملياتي الإيطالية متاحة لقوة الاتحاد الأوروبي بوضعية استعداد معدَّلة، وذلك لمدة ستة أشهر اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وكانت قوة الاحتياطي الأوسط مزودة بكامل احتياجاتها من الموارد.

١٦ - ودعما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واصلت قوة الاتحاد الأوروبي رصد مواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، ونقل الأسلحة والمعدات العسكرية لأغراض مدنية وعسكرية،

والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، والمصانع العسكرية، وتقديم المشورة لسلطات البوسنة والهرسك في أنشطتها المتعلقة بذلك. كما عملت قوة الاتحاد الأوروبي مع شركاء دوليين لمحاولة زيادة معدل التخلص من فائض الذخيرة.

١٧ - وأحرزت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك تقدما مشجعا في تولي زمام فائض الذخيرة والأسلحة والمتفجرات وإدارته. وهي مسألة اعتبرها وزير الدفاع في البوسنة والهرسك من الأولويات. فقد تم إنشاء مجلس استراتيجي بقيادته وهيئة تنسيق بقيادة نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك للمضي قدما بتلك العملية. ويضم المجلس الاستراتيجي ممثلين للمنظمات الدولية والسفارات التي تقدم المساعدة في هذا الشأن. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى البوسنة والهرسك، تنفيذ مشروع للتخلص من فائض الذخيرة والأسلحة والمتفجرات ومواصلة بناء قدرة جهاز الدفاع وزيادة الأمن والسلامة في مواقع التخزين. ويمول الاتحاد الأوروبي هذا المشروع بمبلغ ٣,٨ مليون يورو.

رابعا - توقعات المستقبل

١٨ - يتوقع أن تظل الحالة الأمنية هادئة ومستقرة. وتستحق انتخابات عام ٢٠١٤، والتعامل الإضافي مع نتائج التعداد، عناية متأنية، في سياق وضع اجتماعي اقتصادي يتسم بالهشاشة.